****

**الشرق أكاديميا**

**دبلوم تنفيذي في الإدارة الحكومية**

**مقرر مقدمة في السياسات الإقتصادية**

**العنوان :**

**التكليف النصفي للمقرر**

**الطالب :**

**مازن صرصور**

**مقدم ل :**

**د. أحمد ذكرالله**

**إستكمالاً لمتطلبات مقرر مقدمة في السياسات الإقتصادية**

**يونيو ، 2022 م**

**الآثار الإقتصادية لكل من القروض الداخلية و الخارجية :**

**القروض الداخلية والقروض الخارجية :**

**القروض الداخلية : هًي القروض التًي تحصل عليٌها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارين المقٌيمٌين فوق أراضٌيها، وتستطٌيع الدولة فًي هذا النوع من القروض وضع الشروط التًي تجدها ملائمة، والمزايا التًي تدفع المواطنين للاكتتاب فًي هذه القروض، ونجاح مثل هذه القروض متوقف على مجموعة من الاعتبارات اهمها :**

**1. وجود فائض من المدخرات الوطنٌية عن حاجة السوق**

**2. وجود استعداد لدى المقرضين للاكتتاب على مثل هذه القروض**

**3. قدرة الدولة على المحافظة على التوازن الاقتصادي وتبعده عن حالات التضخم وتقلبات أسعار القطع الأجنبي وآثارها السلبٌية على الاقتصاد**

**القروض الخارجية : هًي القروض التًي تحصل علٌيها الدولة من شخص طبٌعًي أو اعتباري مقٌيم خارج البلاد، أو من حكومات أجنبٌية. وتلجأ الدولة إلى مثل هذه القروض عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال وعدم كفاٌية الايرادات المحلٌية والمدخرات الوطنيٌة. وقد انتشرت مثل هذه القروض بشكل واسع في الدول النامية في الآونة الاخيرة لدرجة ان بعضا منها لم يعد قادرا على سداد هذه القروض او سداد فوائدها . و هذه القروض عليها عدد من المحاذير منها :**

**1. قد تستغل الدولة المقرضة ظروف الدولة المقترضة وتفرض علٌيها بعض الشروط القاسية في الاقتراض**

**2.غالبا ما تكون القروض الخارجية مرتبطة بالقطع الاجنبي مما يجعل الدولة المقترضة مرتبطة بسعر صرف هذه العملة الاجنبية**

**مفهوم تقريب ايضا للقروض الخارجية : هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، و التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة ، و تكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة بالدفع بالعملات الاجنبية او عن طريق تصدير السلع و الخدمات اليها ، و يكون الدفع اما عن طريق الحكومات الوطنية او المؤسسات الرسمية المتفرعة عنها ، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة .**

**إن ظاهرة الاقتراض الخارجي قديمة العهد، حيث ارتبطت بالتبادل الدولي، ولم تكن مشكلة المديونية تتعدى آنذاك حدود الدائن والمدين، وكانت تنتهي بالسداد أو بالاحتلال العسكري .**

**تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف أشمل للمديونية الخارجية وقد نص على أن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل**

**كما يعرف البنك الدولي القروض الخارجية بأنها الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات**

**تصنف القروض الخارجية إلى ثلاثة أنواع**

**1. القروض الحكومية (الرسمية): القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى**

**2. القروض المتعددة الأطراف: تمنح من طرف منظمات دولية**

**3. القروض الخاصة: التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك.**

**أعباء القروض الخارجية القروض الخارجية لا بد وأن تسدد وفق بنود مكتوبة في العقد، وهي تشكل الالتزامات الواجب الوفاء بها على مدى فترة القرض المتفق عليها، قد تكون الديون قصيرة المدى وهي التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، أو قد تكون متوسطة (أكثر من سنة إلى أقل من سبعة سنوات)، أو طويلة المدى يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من عشرين سنة.**

**ويجب على الدول المدينة قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض، أن تدرس بدقة العبء الذي سينشأ عنها، وكذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء وتغطية الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي في السنوات المقبلة، والمتمثلة في الأقساط المدفوعة والمتفق عليها في العقد للجهة الدائنة، والتي تتضمن :**

**1. مدفوعات الفوائد.**

**2. مدفوعات أصل الدين .**

**تتمثل مدفوعات الفائدة على القرض في مبالغ محددة ومتفق عليها في العقد بين الطرفين (الدائن والمدين)، وتتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء هذه المدفوعات طبقا لنوعية القروض المتعاقد عليها ومنه يمكن أن نفرق بين نوعين من القروض، فهناك القروض الصعبة والتي تتميز بسعر الفائدة المرتفع وقصر مدتها، وبالتالي يكون عبء خدمة ديونها مرتفعا جدا. أما النوع الثاني، فهو عبارة عن القروض السهلة التي تتسم بانخفاض سعر فائدتها وبطول مدة السداد. ومهما يكون نوع القروض الممنوحة فالدولة المدينة مطالبة بتسديد التزاماتها، ولتمكن من ذلك ينبغي أن يكون الميزان التجاري للدولة يسجل فائضاً كافياً، وهذا يعني وجود رصيد من العملة الصعبة يكفي لتسديد ما عليها من التزامات تجاه الدول الدائنة لها، ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الخارجي دوراً هاماً في تحقيق هذا الفائض، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترشيد زيادة الصادرات والتقليل من الواردات خاصة الاستهلاكية منها، وإلا واجهت هذه الدولة صعوبات كبيرة في ميزان مدفوعاتها.**

**- تعتبر المديونية الخارجية من بين أهم وأصعب المشكلات الاقتصادية التي عانت منها جميع اقتصاديات دول العالم، فمع بداية الستينيات ونيل معظم الدول استقلالها لجأت الدول إلى الاقتراض لتحقيق طفرة اقتصادية بهدف الخروج من حالة التخلف وصولاً إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .**

**- الاقتراض الخارجي يمول عجز الادخار المحلي ويمول أيضًا حالات العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ولكن الافراط في الاستدانة لزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشروعات غير مخطط لها ولا تجلب عوائد مالية هذا يزيد من مشكلة المديونية ويؤدي إلى الوقوع في مصيدة الاستدانة الخارجية وتقوم الدولة بسداد القرض بالقرض .**

**- تعتبر المديونية الخارجية محل جدال بين كثير من الاقتصاديين فلم تؤيد المدرسة الكلاسيكية فكرة القروض ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة من ناحية أخرى نجد أن كثير من الاقتصاديين علي رأسهم كينز أيد القروض ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز أي أنه لم يعد هناك ضرورة لتوازن الميزانية وأن العجز الذي يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض .**

**تحتاج الدول النامية لرؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، وتلجا للاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، باعتبار أن الاستدانة تزيد من النمو عبر قناة الادخار والاستثمار وتضيق من ” فجوة الادخار “، على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل اقساط مع الفوائد. وقد أدى الارتفاع الكبير في تکالیف خدمة المديونية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات إلى وقوع كثير من الدول في ” فخ المديونية ” ومن المتوقع أن تزداد احتياجات الدول النامية للديون لتمويل التنمية في ظل قلة و ضعف مواردها المالية، الأمر الذي يتطلب توافر إدارة جيدة للمديونية من طرف الدائنين و المديونين لتفادي أزمات المديونية وتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر وتتمثل الإدارة الجيدة في تخصيص جزء من النمو المستقبلي لتمويل خدمة المديونية الحالية، وكذلك رسم الحدود القصوى لنمو المديونية، مع ملاحظة أنه لا يوجد قانون عملي واضح لتحديد الحجم الأمثل للمديونية، وعلى الاقتصاديين إعداد الدراسات اللازمة لتحديد هذا الحجم .**

**وتعرف عملية الاستدانة على أنها العملية التي يلجأ إليها الشخص بصفه عامة عندما يكون في أغلب الأحيان عاجزًا عن الوفاء بمتطلبات إنفاقه، وقد تكون هذه العملية اضطرارية أو مؤقتة أو مستمرة، ويجدر الإشارة إلى أن عملية الاستدامة ليست دائمًا ما تكون ملجأ للشخص أو الدولة أو المؤسسة الضعيفة وإنما هو سلوك مطلق في العمل الاقتصادي بشكل عام، فقد يلجأ إليها الشخص القوي ولكن باختلاف الهدف عن الشخص العاجز. تحدث أزمة المديونية الخارجية بسبب انقطاع تدفقات رأس المال من الدول المقترضة إلى الدائنة، ويرجع هذا الانقطاع إلى عدم قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزامتها الخارجية، فتسعى الدول النامية إلى تمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الديون الخارجية دون وضع استراتيجيات تمكنها من الاستعداد لسداد ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، طبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية وأهدافها، ويؤدى إلى عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية وقد يؤدي إلى تأخر النمو في هذه الدول، وهناك عوامل داخلية وعوامل خارجية تتضافر مع بعضها البعض لخلق تفاقم أزمة المديونية الخارجية .**

**العوامل الداخلية :**

**الاقتراض من أجل الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية**

**ترغب الدول النامية لمواكبة ركب التنمية وتشييد بنية تحتية قادرة على الاستجابة المشروعات القومية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويدفعها ذلك إلى اللجوء إلى الديون الخارجية لشراء الآلات والمعدات اللازمة بالإضافة إلى التعاقد مع الشركات الأجنبية والاستعانة بها فى تنفيذ المشروعات، وإن لم يكن هناك استراتيجية مسبوقة لإدارة الدين وطرق السداد قد يؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية والمحور هنا سوء التخطيط الذي يكون أحد أهم فشل المشروعات وبالتالي عدم القدرة على سداد أقساط وفوائد تلك الديون .**

**سوء إدارة الدين الخارجي**

**تنجرف الدول إلى الاقتراض بدون أن يكون هناك تنسيق لدى أجهزتها المختصة وتتخبط فى كيفية توجيه هذه الأموال، مما يؤدي إلى زيادة القروض بما يفوق احتياجاتها الخاصة، فضلًا عن عدم وجود استراتيجية طويلة الأجل للاقتراض من الخارج وعدم وجود جدول زمني مناسب لسداد أقساط هذه الديون**

**عدم توافر مصادر التمويل المحلية البديلة**

**تشجيع المدخرات المحلية من خلال بيع السندات في السوق المحلية أداة هامة لتمويل عجز النفقات ولكن تواجه الدول النامية الصعوبات في اكتساب المدخرات المحلية حيث لا يمكن الاعتماد على سوق السندات بكفاءة في تمويل نسب عالية من العجز المالي التي تواجه هذه الدول**

**إهمال القطاع الزراعي**

**النشاط الزراعي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات، فضلًا عن أن للزراعة دور هام وتأثير فعال في أبعاد التنمية المستدامة ويؤدي إهمال الدول النامية لهذا القطاع إلى زيادة الواردات لسد الاحتياجات الزراعية وقد توجه الدول النامية معظم ديونها إلى قطاع الصناعة الذي يتطلب رؤوس أموال ضخمة حيث يشكل الاهتمام بالصناعة دون الاهتمام بالقطاع الزراعي إلى زيادة الديون الخارجية النابعة عن مشكلة تمويل الواردات الزراعية وتخصيص جزء كبير للقطاع الصناعي**

**عجز ميزان المدفوعات**

**يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات عند زيادة الواردات الصناعية على الصادرات فتضطر الدول إلى الاقتراض لسد هذا العجز والمحاولة للوصول إلى توازن الميزان التجاري وهذا بدوره سبب واضح في زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول**

**العوامل الخارجية**

**انخفاض أسعار المواد الخام العالمية**

**أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية إلى تدهور شروط التبادل التجارية للدول المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية، فهذه الدول تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية في الأسواق الدولية وعند انخفاض الأسعار سيحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية .**

**انخفاض معونات الدول المتقدمة**

**تعتمد الدول النامية بشكل كبير على معونات الدول المتقدمة، وإن تخفيض هذه المعونات يزيد من حاجة الدول للاقتراض لتغطية هذه القروض الميسرة التي تمنحها لها الدول المتقدمة .**

**هروب رؤوس الأموال**

**لقد أدى هروب رؤوس الأموال إلى المراكز المالية الدولية على شكل ودائع مختلفة، إلى نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث واجهت البنوك المحلية نقص , الموارد المالية لديها. بينما حدث تراكم الموارد في هذه المراكز و أصبحت تقوم بإقراضها إلى البلدان النامية، مصحوبة بشروط تسعيرية على هذه الدول، وفي كثير من الحالات يتم تزييف الفواتير التجارية كوسيلة لتهريب رؤوس الأموال .**

**الركود التضخمي والتضخم المستورد**

**أدت أزمة الركود التضخمي في الدول الصناعية، إلى دفع الدول النامية إلى زيادة اعتمادها على المصادر الخاصة للاقتراض منها، حيث قامت بتخفيض نسب قروضها الميسرة إلى الدول النامية، كما أدت الإجراءات النقدية و المالية التي اتخذتها الدول الصناعية للتخفيف من حدة أزمة الكساد التضخمي، إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية بشكل غير عادي، و قد أثر هذا على رفع معدلات الفائدة على القروض. مما أدى إلى ارتفاعات متتالية و بشكل محسوس، في أعباء خدمة الديون الأمر الذي أدى إلى إعادة جدولة ديون الكثير من الدول، وإن للتضخم المستورد آثار بالغة الأهمية على تفاقم مشكلة الديون؛ حيث تتبع الدول النامية الدول التي تستورد منها السلع والخدمات في الأزمات الاقتصادية، فالتضخم في أسعار واردات الدول النامية، يساهم في تفاقم الاختلال في التوازن الخارجي، وتزداد نتيجة ذلك احتياجاتها إلى التمويل الخارجي .**

**أنواع الديون (القروض) الخارجية :**

**يتم تقسيم القروض الخارجية وفقًا لمعايير متعددة يأتي في مقدمتها معيار سلطة الإقراض والتي تنقسم إلى ديون رسمية وديون تجارية، والتي تُعرف في المؤسسات المالية الدولية بالديون العامة والخاصة، والعامل الحاسم في التفريق بين الديون التجارية والديون الرسمية هو نوع الدائن وليس المدين، حيثُ إذا كان الدائن حكومة كان الدين رسميًا، وإذا كان الدائن شركة خاصة سواء كان بنكًا أو شركة خاصة أجنبية يكون الدين دينًا تجاريًا حتى لو كان المدين هو الحكومة .**

**أنواع القروض حسب سلطة الإقراض :**

**القروض الخارجية التي تضمنها الحكومة : هي القروض التي تقدمها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصناديق التنمية المختلفة، سواء كانت إقليمية أو دولية وتتميز هذه القروض بأنها قروض ميسرة، من حيث طول فترة سداد القرض وفترة الإذن، وسعر الفائدة المنخفض الذي ينقسم إلى :**

**القروض الثنائية الرسمية : القروض الثنائية الخارجية هي القروض المتعاقد عليها بين الدولة المدينة والحكومات بما في ذلك البنوك المركزية في البلد الدائن هذا يعني أنها من قبل الحكومات أو الوكالات الرسمية، وهناك نوعان أساسيان من هذه القروض : النوع الأول : هو القروض السلعية، وخاصة قروض المنتجات الغذائية والتي تمثل نسبة كبيرة من حجم رأس المال المصدر إلى الدول النامية، حيثُ يُلبي هذا النوع من القروض أعلى الاحتياجات في هذه البلدان التي تعاني من نقص حاد في مواردها الغذائية، وتؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دورًا بارزاً في هذا النوع من القروض، ويتم تسوية هذا النوع من القروض بالعملة المحلية للبلد المدين ولأنه لا يتم سداده بالعملة الأجنبية، يتم استخراج التكلفة من الدين العام الخارجي للبلد . النوع الثاني : هو القروض المتعاقد عليها بين الدول الدائنة والمدينة على أساس شروط معينة، وتكون التسوية في هذه الحالة بالعملة الأجنبية هذا النوع من القروض يقع ضمن الدين الخارجي للبلد، وتعتبر المساعدات العسكرية ضمن هذه الفئة حيث تُمنح للدول النامية لتمويل بناء قوة وإنفاذ القواعد العسكرية على أراضيها .**

**القروض الرسمية المتعاقد عليها مع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف :**

**القروض المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف هي قروض وائتمانيات من البنك الدولي، وبنك التنمية الإقليمي، والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى وتستثنى من هذه القروض الأموال التي تديرها منظمة دولية نيابة عن مانح واحد الحكومة؛ وهي مصنفة كقروض من الحكومة .**

**الآثار الاقتصادية للديون الخارجية :**

**تأثير الدين الخارجي على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ولدراسة هذا التأثير بشكل أفضل لابد من توضيح ماهية الديون المتراكمة، وهو مصطلح يرتبط مباشرة بالاستثمار والنمو الاقتصادي، حيثُ يُعرف الاقتصاديون عبء الديون بطرق مختلفة . فإن عبء الديون المتراكمة هو الحالة التي يكون فيها السداد المتوقع للديون الخارجية أقل من القيمة التعاقدية للدين، يعرّف عبء الدين أيضًا بأنه حالة يستفيد فيها البلد المدين القليل جدًا من العائد إلى أي استثمار إضافي بسبب التزامات خدمة الديون “تماشياً مع قضية عبء الديون، حاول صانعو السياسات الذين ركزوا على أزمة الديون معرفة ما إذا كانت المشكلة تتعلق بالقدرة على سداد الديون أو مشكلة السيولة، فإن مشكلة السيولة هي مشكلة قصيرة الأجل تواجهها البلدان لخدمة الديون القادمة على أساس العقد الأولي، أي عندما تفشل البلدان في خدمة الالتزام الحالي ومن ناحية أخرى، فإن مشكلة سداد الديون هي مشكلة المدى الطويل التي تواجهها البلدان عندما يتجاوز إجمالي التزاماتها قدرتها على الدفع في أي وقت . عند ملاحظة نسبة الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار في أغلب الدول النامية نجد أنها تتناقص وهذا يرجع أساسًا إلى الديون الخارجية، وقد أثر هذا بدوره سلبًا على النمو الاقتصادي تبعه انخفاض في الاستثمار المحلي وتدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج، ولكن هنا تم الافتراض أن الدين الخارجي هو العامل المثبط للاستثمار، في حين أنه يمكن ربط فشل الدولة المدينة في سداد ديونها الخارجية، بالحالة الاقتصادية لها . كما توجد دول تستفيد من زيادة الإنتاج أو دخل الصادرات؛ كجزء من الدخل يستخدم لسداد الديون المقبلة، وبهذه الطريقة يمكن التعامل مع عبء الديون المتراكمة كمعدل ضريبي هامشي على الدولة، مما يقلل العائد على الاستثمار ويُعيق تكوين رأس المال المحلي حتى لو كانت جميع الديون الخارجية مملوكة للحكومة، فإن تراكم الديون له تأثير سلبي على الادخار والاستثمار الخاصين . في محاولة لمعرفة تأثير الدين الخارجي على الاستثمار؛ صنف إدواردو بورينزتين تأثير الدين الأجنبي على الاستثمار إلى قسمين: تأثير “عبء الديون” وتأثير “تقنين الائتمان”، حيثُ يعد عبء الديون هو شرط عندما تفشل الدولة المدينة في خدمة التزامات ديونها الخارجية بالكامل بالموارد الحالية وإجراء مفاوضات مع الدائنين لتحديد سداد الدين الفعلي؛ نتيجة لذلك يتم استخدام جزء من الزيادة في الإنتاج لسداد الديون القادمة وهذا بدوره يخلق حافزًا سلبياً على الاستثمار الخاص ويُشكل عائقًا أمام الحكومة لمتابعة السياسات الصحيحة، أما الطريقة الثانية التي يؤثر بها الدين الخارجي على الاستثمار هي من خلال تأثير تقنين الائتمان وهذا شرط تواجهه الدول التي فشلت في الحصول على قرض جديد بسبب عدم قدرتها أو استعدادها للدفع .**

**الآثار السياسية للديون الخارجية : من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي العام مبدأ السيادة، وذلك المبدأ الذي يعطي لكل دولة تصريف شؤونها الداخلية والخارجية وفقاً لمصلحتها، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي، ولقد تأكد هذا المبدأ في العديد من المواثيق الدولية ولكن تفاقم الديون علي الدول النامية أخل بهذا المبدأ فمن الآثار السياسية للديون :**

**التدخل في الشئون الداخلية والخارجية للدول الفقيرة : وإذا كان الاستعمار السياسي قد انحسر مداه إلا أنه عاد أشد وأقوى في صورته الاقتصادية، فقد وجدت الدول الدائنة والمنظمات الدولية في المجال المالي الطريق المفتوح للتدخل في شؤون الدول المدينة الفقيرة، حيث استغلت حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية والسيولة النقدية، وهذا كله يفتح الباب أمام الأغنياء لفرض سيطرتهم على الفقراء، من أجل تنفيذ السياسات التي تحقق أهدافهم، ويكون التدخل بضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى، بقصد إلزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو بالعدول عن تصرفات معينة تكون ضد المصالح الخاصة للدول أو لرعاياها ولقد بدأ التدخل في شؤون الدول كوسيلة لحماية مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية ومواطنيها في الخارج . وتتعدد صور التدخل في الحياة الاقتصادية، فقد تكون في شكل دبلوماسي عن طريق تقديم مذكرات أو طلبات أو إنذارات، وقد يتم عن طريق إتخاذ إجراءات اقتصادية لتجميد أموال الدولة وممتلكاتها، مثلما حدث عقب تأميم قناة السويس وقد يتخذ القوة وسيلة لذلك . ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة على تدخل الدائنين في شؤون المدينين وذلك بدءاْ من التدخل في شؤون مصر وتركيا، وإذا كان هذا التدخل قد بدأ عادة في النواحي الاقتصادية المالية، إلا أنه سرعان ما تحول إلى النواحي السياسية والعسكرية . إن من أهم الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلبًا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه لمزيد من الضغوطات، كما أن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي . وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها- خاصة الوجه المالي- فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات متعددة الجنسيات المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطورة هذه النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي، فيرى البعض أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسًا للسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي . وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها في اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها، وتشير إلى أن أزمة الديون الخارجية وما رافقها من تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الدوليين أوجد واقعاً جديداً على حكامنا التعامل معه . ويتجلى هذا الواقع في تراجع مكانة العلاقات بين الحكومات لصالح هذه الشركات والمستثمرين وهو ما يحتم تعزيز قدرتنا التفاوضية كعرب مع هذه الجهات والبحث عن اللغة الذي تفهمها هذا الأطراف بعيداً عن العواطف والصيغ الفارغة، وعناصر هذه اللغة هي حجم السوق المحلية والأداء الاقتصادي والمالي الجيد والمستقر ورأس المال البشري المؤهل بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتشريعات والنظم المحكمة . وبعد تفاقم أزمة الديون وتكريس العولمة وخاصة المالية لهيمنة الدول المتقدمة، تجسدت سياسة إزدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد. حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها ذاتها على دول أخرى لا لشيء إلا لإختلال الموازين واختلاف المصالح الاستراتيجية مع الدول المهيمنة أو القادرة على الهيمنة . وفي ظل هذا الظرف الدولي الراهن، تصبح الدول العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى ببلورة وتجسيد رؤية متكاملة حول التحولات الدولية الراهنة، تمكنها من احتلال موقعاً أفضل يخولها مواجهة تداعيات هذه التحولات. فما كان على الدول النامية المدينة ومنها العربية في ظل هذه الظروف سوى مواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية من خلال إعادة جدولة ديونها مع دائنيها باعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمام الدول المدينة التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها .**

**الآثار الاجتماعية للديون الخارجية : لا تقتصر آثار الديون الخارجية علي الجانب الاقتصادي والسياسي فقط بل تمتد لتشمل النواحي الاجتماعية للأفراد، حيثُ تؤثر على العدالة بين الأجيال من الأفراد فعادةً ما يتم الاقتراض فى وقت ويتم السداد في زمن آخر تالِ له، وإذا كان الجيل الذى حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة في غير الاستثمار ورفع معدلات النمو فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض دون توفر موارد جديدة وبالتالي يلجأ للاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، أما اذا استخدمت القروض في الاستثمار والمشروعات التنموية، فيمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع حيثُ يَطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، وبالتالي فإن الحكومات التي تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل استثماراتها مثلما هو حادث في معظم الدول النامية والفقيرة، وما يلحق عبء الديون من سياسات مالية قاسية علي المواطنين لخدمة الدين من ارتفاع الضرائب، ورفع الدعم دون النظر إلى النواحي الاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة، هذا بخلاف الشروط التي تُفرض علي الدول المقترضة من قِبل بعض المنظمات منها صندوق النقد الدولي والتي تكون ذات أهداف اقتصادية بحتة وتؤثر علي النواحي الاجتماعية إن لم تضع الدول سياسات لتحمي أصحاب الدخول الصغيرة .**